

العلامة: راسب

عن فشل جهاز التعليم في القدس الشرقية

آب 2012

كتابة التقرير: المحامية نسرین علیان، رونیت سیلاع، طالیا رماتی من طاقم مشروع حقوق الإنسان في القدس الشرقية، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل. المحامية تمار لوسطیر، دائرة تطوير السياسات، من طاقم جمعية "عیر عامیم".

تحرير: المحامية أشرات میمون، مديرة دائرة تطوير السياسات، جمعية "عیر عامیم".

الترجمة إلى العربية: جلال حسن - "تواصل للترجمة والتعريب".

نشكر الزملاء والزميلات الذين ساهموا بملاحظاتهم المفيدة وهم: يهوديت أوفينهايمر، ودغانيت بن شطريت، وأيف طاطريسكي، وحافاه شفارتس - من جمعية "عیر عامیم"، والمحامية تمار فيلدمان، والمحامية ميخال فومرانس، وغيلي رعي من جمعية حقوق المواطن.

1. مقدمة 3
2. غياب البنى التحتيّة 4
- أ. 1100 غرفة تدريسية ناقصة..... 7
- ب. الغرف التدريسية القائمة: مكتظة وغير معيارية..... 9
- ت. غياب الأطر التربويّة الملائمة لاستيعاب أبناء ما بين الثالثة والرابعة 11
- ث. بدل بناء المدارس - بناء يهوديّ مكثّف في قلب الأحياء الفلسطينيّة 12
3. تمييز عميق في ملاكات (كوادر) القوى البشريّة المهنيّة في المدارس..... 14
4. تمييز في ميزانيّات الإدارة الجارية 15
5. في الطريق إلى المدرسة- ساعات طويلة على الطرقات 16
6. نسب التسرّب الأعلى في البلاد - 40%..... 17
7. تنامٍ غير مسبوق للمدارس غير الرسمية في ظل غياب الرقابة والتفتيش..... 18
8. تدخّل وشطب في مضامين التعليم في القدس الشرقيّة..... 19
9. خاتمة: هذه ليست زلّة، بل سياسة متعمّدة..... 21

1. مقدمة

تفتتح المدارس في القدس الشرقية أبوابها لاستقبال الطلاب للعام الدراسي الجديد في نهاية شهر آب عام 2012. لكن الحق في التعليم بالنسبة لعشرات آلاف الطلاب في المدينة سيُنتهك هذا العام على نحو فظّ وصارخ تمامًا كما في الأعوام السابقة. سيلتحق أغلبهم بمؤسسات تعليمية رسمية متعثرة، تعاني بعضها من فقر في ميزانياتها ونقص في كوادر القوى البشرية. سيتعلم الآلاف من الطلاب هذا العام في غرف تدرسية غير معيارية (غير موافقة للمعايير المقبولة) وغير لائقة، بعضها في مبانٍ سكنية لا تصلح كبيئة تعليمية. ولن يحظى آخرون بفرصة الانخراط في المدرسة بتاتاً، وآخرون من صفوف الثاني عشر سيتسربون بنسبة 40%. كما ستواصل عائلات كثيرة تسديد القسط التعليمي للمدارس غير الرسمية، والذي قد يبلغ في بعض الحالات آلاف الشواقل، على الرغم من أن القانون يضمن التعليم المجاني لكل الناس، وهو التزام مالي مرتفع بالنظر إلى نسبة الفقر المرتفعة في القدس الشرقية: 78% من إجمالي السكان، و84% في صفوف الأطفال¹.

كان من المفترض بهذه البيانات أن تقضّ مضاجع المسؤولين عن التربية والتعليم. لكن هذا الوضع السيء المستمر منذ سنوات طويلة، يواجه في كثير من الأحيان بالاهمال والعجز. بل حتى السؤال البسيط والأساسي حول عدد الطلاب الفلسطينيين في جيل المدرسة الذين يقطنون في القدس الشرقية وعدد أولئك الذين يلتحقون بالمدارس لا يحظى بجواب كافٍ وواضح. فحسب البيانات التي وصلتنا من مديرية التربية والتعليم في القدس (مانحي)، فإن إجمالي عدد الأطفال في القدس الشرقية ما بين السادسة وحتى الثامنة عشر وصل إلى 88,845 عام 2012. ولكن في المقابل، ووفقاً للبيانات التي وصلتنا من بلدية القدس، فإن عدد هؤلاء بلغ عام 2012 أكثر من ذلك بكثير - 106,534 طفلاً. هذا الاختلاف في عدد الأطفال ما بين السادسة والثامنة عشرة من العمر في القدس الشرقية يعكس وجود خلل ما في متابعة أوضاع هؤلاء الأطفال، وينعكس بدوره على الميزانيات المخصصة للتعليم في القدس الشرقية، بما في ذلك بناء مدارس جديدة لاستيعابهم، أو بناء برماج خاصة لحل مشكلة التسرب لديهم.

التقرير الحالي هو بمثابة استمرار للعمل المشترك الذي تقوم به جمعية حقوق المواطن ومنظمة "عير عاميم" في موضوع التربية والتعليم في القدس الشرقية. منذ تقرير المتابعة الأخير²، وفي ضوء النقص المستمر لأكثر من 1000 غرفة تدرسية، قامت السلطات المسؤولة ببناء 33 غرفة تدرسية جديدة في القدس الشرقية، وجرى التخطيط لفتح 6 غرف إضافية عشية بدء السنة الدراسية القادمة، ووقعت زيادة في ميزانية الإدارة الجارية للمدارس البلدية في القدس الشرقية. على الرغم من كل ذلك - وكما سنفصل لاحقاً - لا تلحق هذه التطورات بالتطورات القائمة ولا تقوم بردمها، فعلى الرغم

¹ مؤسسة التأمين الوطني، تقرير سنوي - حجم الفقر والفجوات في المدخولات، 2011، ص 24.
http://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2010.pdf

² عير عاميم، وجمعية حقوق المواطن، جهاز التعليم في القدس الشرقية - استمرار المتابعة السنوية (أب 2011)، <http://www.acri.org.il/he/wp-content/uploads/2011/08/EJeducation0811.pdf>. راجعوا كذلك: شهادة فقر: تقرير عن وضع الجهاز التعليمي في القدس الشرقية <http://www.acri.org.il/pdf/EJeducation2010.pdf>

من بناء بعض الغرفة التدريسية إلا أن الفجوة بين عدد الغرف التدريسية القائم وبين العدد المطلوب فعلياً ما زالت واسعة، وما زال جهاز التعليم في القدس الشرقية غير قادر على توفير خدمات تعليمية بمستوى مناسب.

ويعتبر هذا الوضع المتردي لجهاز التعليم في القدس الشرقية مخالفاً لما أكدت عليه المحكمة العليا، والتي طالبت على مدى العقد الأخير وزارة التربية والتعليم وبلدية القدس بتوفير التعليم المجاني لكل طفل فلسطيني من سكان المدينة. وبما أن سكان القدس الشرقية يعتبرون مقيمين دائمين في دولة إسرائيل، ولذا من حقهم الحصول على التعليم الإلزامي المجاني، ولقد جرى تكريس هذا الحق في القانون الإسرائيلي والقانون الدولي على حد سواء. لكن خلال تلك السنوات الفائتة، لم يحصل سوى اتساع للفجوة القائمة بين الموجود وبين المنشود في جهاز التعليم في القدس الشرقية. ومن خلال عمل الجمعيتين ونشاطهما المستمر في هذا الموضوع، تبين لنا أن الجهات المعنية تعرف مشاكل جهاز التعليم في القدس الشرقية، وأنها تبذل الجهود لتصحيح هذا الوضع، إلا أن الأمر غير كافٍ البتة. إذ أنه - باعتقادنا - لا يمكن اغلاق الفجوات القائمة ولا يمكن إحداث تغيير حقيقي إلا إذا ارتفع موضوع التربية والتعليم في القدس الشرقية في سلم الأولويات السياسي للجهات السياسية، أي رئيس البلدية نفسه والحكومة الإسرائيلية.

وعلى الرغم من أن مكتب رئيس البلدية في القدس يُعلن مع بداية كل سنة دراسية وفي مناسبات أخرى أنه يُدرك أهمية التعليم في القدس الشرقية ويسعى لتحسينه³، إلا أن الحقيقة على الأرض مختلفة، كما سنرى في التقرير الذي بين يدينا. الحقيقة على الأرض تخبرنا أن رؤساء الحكومات واليد التي ترسم السياسات تتخذ خطوات تؤدي بشكل مباشر إلى تعميق المشكلة. فبدلاً من المبادرة لمشاريع بناء مكثفة وشاملة للمدارس والغرف التدريسية في القدس الشرقية، سيُظهر تقريرنا الحالي كيف يقوم المسؤولون بدعم مخططات واسعة لإقامة مستوطنات يهودية جديدة وواسعة النطاق في قلب الأحياء الفلسطينية تنهش حقوق التعليم الأساسية لعشرات آلاف الأولاد في القدس الشرقية. على سبيل المثال، يجري التخطيط لبناء كلية عسكرية، وتشجيع إقامة حديقة قومية، وغيرها من المشاريع الاستيطانية التي ستقلل من الخيارات القائمة أمام الفلسطينيين من ناحية أراضٍ عامة وخالية تصلح لبناء مبانٍ عامة بما فيها المدارس. إما إذا تم توجيه الموارد والمساحات العامة التي تُستثمر في مشاريع يهودية لخدمة السكان الفلسطينيين، لكان بالإمكان بناء قرى تعليمية كاملة تشمل مئات الغرفة التدريسية وتحلّ قسماً كبيراً من مشاكل التعليم لدى الفلسطينيين في القدس الشرقية.

2. غياب البنى التحتية

تعاني القدس الشرقية من نقص كبير في عدد الغرف التدريسية، ويكتسب هذا النقص دلالة أخطر عندما نعرف عن تضارب المعلومات عند السلطات الإسرائيلية فيما يخص عدد من هم في جبل المدرسة في القدس الشرقية. وبطبيعة

³ بيان صحفي من آب 2011، موقع بلدية القدس، "ثورة بركات في مجال التعليم في شرق القدس"

http://www.jerusalem.muni.il/jer_sys/muni/messages/item_news.asp?msg_id=13553&cat=0&sec_id=29

الحال فإن معرفة معلومة بسيطة كهذه (عدد الطلاب في القدس الشرقية) يؤثر على جهاز التعليم برمته، إذ أن عدد الطلاب يؤثر على عدد الغرف التدريسية اللازمة وعلى الميزانيات والموارد المخصصة للتعليم في القدس الشرقية. وفي محاولة جمعية حقوق المواطن وجمعية "عير عاميم" الحصول على بيانات واضحة بخصوص هذا الأمر، تبين أن السلطات المعنية لا تجري متابعة دائمة للقضية، ولذلك فهي توفر بيانات متضاربة بشأن عدد الأطفال الذين يعيشون في القدس الشرقية، وعدد الطلاب الذين يدرسون فيها، وعدد الطلاب الذين ليسوا مسجلين في اي إطار تعليمي. حسب بعض البيانات التي وصلتنا من مديرية التربية والتعليم في القدس (مانحي)⁴، فإن هناك حوالي 2,827 طالباً فقط من صف أول حتى الثاني عشر لا يرتادون المدارس. (بيانات مديرية التربية والتعليم تشير أنه في عام 2012 يوجد في القدس الشرقية 88,845 طفلاً في الأعمار ما بين السادسة والثامنة عشرة، من بينهم 86,018 سيجلسون على مقاعد التعليم في واحدة من إطارات التعليم المختلفة في القدس الشرقية).

على صعيد آخر، وحسب بيانات أخرى، يظهر لنا عبر عملية حسابية بسيطة أن هناك أكثر من عشرين ألف طفلاً في جيل المدرسة لا يظهرون في بيانات أي إطار تعليمي: حسب بيانات وصلتنا من بلدية القدس، فإن هناك 106,534 طفلاً ما بين 6- 18 من العمر⁵ يعيشون في القدس الشرقية- رقم أعلى بكثير من الرقم الذي وصلنا من مديرية التربية والتعليم. وفي عملية حسابية بسيطة إذا طرحنا من الرقم الكلي الذي وفرته البلدية مجموع الطلاب الذين يرتادون مقاعد الدراسة - أي 86,018 - يظهر لنا أن أكثر من عشرين ألف طفل (20,516) لا يُعلم أين يدرسون، وإن كانوا يذهبون إلى المدرسة أم لا. ليس هذا فحسب، بل إذا قمنا كذلك بإضافة جيل الخامسة المشمولين حديثاً بالتعليم الإلزامي المجاني، فإن العدد يرتفع إلى ما يقارب الـ 24 ألفاً.

وإذا حاولنا تفسير هذه الفجوة في الأعداد، وتضارب المعلومات، فإن إحدى التفسيرات التي تسوقها السلطات الإسرائيلية تتعلق بخصوصية القدس الشرقية وتنوع المدارس فيها. على سبيل المثال، هناك بعض العائلات المقدسية ترسل أولادها إلى مدارس السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وتقول السلطات الإسرائيلية بأنه بطبيعة الحال لا تستطيع معرفة أعدادهم ومتابعتهم. تفسير آخر قد يطرح في هذا الإطار، هو أن هناك مدارس في الأحياء المقدسية الواقعة خلف الجدار والتي يدرس فيها فلسطينيون من حاملي الهوية الإسرائيلية الزرقاء إلى جانب فلسطينيين من حاملي الهوية الفلسطينية. على الرغم من وجود هذين التفسيرين المحتملين، إلا أنه لا يمكنهما توفير تفسير حقيقي وكاف لهذه الفجوة الكبيرة في الأرقام أعلاه، خاصة أن أعداد هؤلاء الذين يدرسون في مدارس السلطة الفلسطينية أو في مدارس فلسطينية في أحياء مقدسية خلف الجدار ليست كبيرة بهذا القدر. في نهاية الأمر، لم نفلح في الحصول على تفسير حقيقي وقوي لهذا العدد الكبير من الطلاب الذين لا نعرف أين يدرسون، وإن كانوا يدرسون بالأصل أم لا. ومن المقلق أكثر، أن السلطات الإسرائيلية المسؤولة نفسها لا تملك تفسيراً لهذا العدد الكبير، وليست لديها متابعة مستمرة للأمر.

⁴ وصلتنا هذه البيانات عن طريق لارا موباركي، مديرة مديرية التربية والتعليم/شرقي القدس في تاريخ 30.07.12

⁵ حسب تعريف جدول السكان الذي حصلنا عليه من بلدية القدس، فإن هذا الرقم يشمل كل طفل غير يهودي يقطن في القدس

في الجدول أدناه تفصيلٌ عن أعداد الطلاب المقدسين في أجيال التعليم الإلزامي، وتبيان لتوزيعهم حسب مؤسسات التعليم المختلفة في السنة الماضية (2011-2012). يظهر في الجدول أن اقل من نصف عدد الطلاب - ما يقارب 42,500 يدرسون في المدارس الرسمية التابعة للبلدية⁶.

نوع المدرسة	عدد المدارس والروضات	عدد الطلاب
رسمية	86 روضة 54 مدرسة	42,474 : مجموع الطلاب في التعليم الرسمي - 2,277 : مجموع الأطفال في الروضات - 38,704 : مجموع الطلاب في المدارس - 1,493 : عدد الطلاب في التعليم الخاص (ذوي الاحتياجات الخاصة)
معتترف فيها وغير رسمية ⁷	53 روضة 70 مدرسة	28,280 : المجموع العام في المدارس المعترف فيها وغير الرسمية: - 3,027 : ولدًا في الروضات - 25,253 : طالبًا في المدارس
المدارس الخاصة	83 مدرسة بحسب التوزيع التالي: - 40 مدرسة تتبع للوقف الإسلامي - 8 مدارس تتبع لوكالة الغوث الدولية (الأونروا). - 35 مدرسة خاصة	20,568 : المجموع العام للطلاب في المدارس الخاصة - 12,550 : في مدارس الوقف - 2,442 : في المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية (الأونروا) - 5,576 : في المدارس الخاصة
المجموع الكلي	139 روضة 207 مدرسة	91,322 طلاب في أطر تعليمية مختلفة: - 5304 : في الروضات - 86018 : في المدارس

⁶ المعلومات الواردة في الجدول جاءت بعد طلب كشفها في رسائل أرسلتها جمعية حقوق المواطن لمديرية التربية والتعليم في تواريخ 13.06.12 ، 18.06.12 ، 03.07.12 ، والتي تم الرد عليها في التواريخ 26.06.12 ، 03.07.12 ، 09.07.12 ، إضافة إلى معلومات موجودة في التقرير السنوي

لمديرية التربية والتعليم 2011-2012 على الموقع الإلكتروني لبلدية القدس

⁷ المدارس المعترف بها وغير الرسمية هي مدارس ليست بملكية الدولة، وإنما بملكية أجسام خاصة (لأهداف الريح أو لغير أهداف الريح)، ولكن تعمل بترخيص واعتراف وزارة التربية والتعليم، ويجري تمويلها على نحو واسع من قبل وزارة التربية، وفي الآونة الأخيرة من قبل السلطات المحلية كذلك (أي بلدية القدس في حالتنا هذه). يجري الإشراف على هذه المدارس على نحو جزئي ويُسمح لها بانتقاء التلاميذ (لكن دون التمييز ضدّهم)، وجباية أقساط من الأهالي

أ. 1100 غرفة تدريسية ناقصة

خلال العام الدراسي 20011-2012، درس في جهاز التعليم العربي في القدس الشرقية بأكمله نحو 91,322 طالباً، وانخرط 42,500 منهم في المدارس الحكومية الرسمية. ما يعنيه الأمر هو أن أقل من نصف مجموع الطلاب في جهاز التعليم العربي في القدس درسوا في الأطر الرسمية (47%).

يواجه جهاز التعليم في القدس الشرقية نقصاً حاداً وعميقاً في البنى الأساسية للتعليم، ألا وهي الغرف التدريسية. وبحسب تقرير مراقب الدولة من العام 2009، بلغ النقص في الغرف التدريسية في القدس الشرقية 1,000 غرفة⁸. ويُسْتَدَلُّ من الفحوص التي أجريناها مقابل جهات مختلفة في بلدية القدس أن حجم النقص الحالي في الغرف التدريسية في القدس الشرقية قد شهد ارتفاعاً، ويبلغ الآن نحو 1,100 غرفة⁹. الألف ومئة غرفة هذه تشمل 720 غرفة تدريسية جديدة مطلوبة لتحل محل لتحل محل غرف قائمة في مبانٍ غير مناسبة للاستخدام، وتشمل كذلك ما يقارب 400 غرفة تدريسية جديدة مطلوبة لسد النقص واستيعاب الطلاب في الصفوف المكتظة أو هؤلاء الذين يضطرون إلى الالتحاق بمدارس بديلة أو ترك الدراسة من أصله.

المحكمة العليا تصدر قرار حكم: يجب بناء الغرف التدريسية الناقصة خلال خمس سنوات

على امتداد أكثر من عقد كامل، تم تقديم العديد من الالتماسات حول النقص في الغرف التدريسية في القدس الشرقية من قبل العديد من أهالي الطلاب وعدد من الجمعيات، الذين طالبوا السلطات بتنفيذ القانون القاضي بمجانبة التعليم في القدس الشرقية. في العام 2001 اعترفت المحكمة العليا بأن سنوات طويلة من الأهمال لحقت بجهاز التعليم في القدس الشرقية، وبناء على ذلك أصدرت المحكمة قراراً بضرورة بناء خطة لأربع سنوات تنتهي ببناء 245 غرفة تدريسية جديدة¹⁰. في ظل عدم تطبيق هذا القرار تواصلت الالتماسات وإجراءات تحقير المحكمة التي قدّمتها جمعية "عير عاميم على مدى سنوات طويلة.

على ضوء ذلك قبلت المحكمة العليا في شهر شباط من العام 2011 الالتماس الذي تقدّمت به جمعية حقوق المواطن وطالبت فيه من بلدية القدس ووزارة التربية والتعليم بتوفير مقاعد دراسية في المدارس الرسمية القريبة من أماكن سكن الطلاب، أو على الأقل تحمل كلفة القسط التعليمي الذي يسدده الطلاب المجبرين على الانخراط في مدارس معترف فيها وغير رسمية¹¹.

⁸ مراقب الدولة، التقرير السنوي 59 (أيار 2009)، ص 624.

⁹ حصلنا على هذا المعطى في رد على رسالتنا من قبل نائب رئيس بلدية القدس بيبه إلالو بتاريخ 17.07.12

¹⁰ قرار حكم المحكمة العليا رقم 3834/01 محمد حمدان وآخرون ضد بلدية القدس وآخرين (لم يُنشر، صدر في تاريخ 29.8.2001)

¹¹ قرار حكم المحكمة العليا رقم 5373/08 إبراهيم أبو لبة وآخرون ضد وزارة التربية والتعليم وآخرين (لم يُنشر، صدر في تاريخ 6.2.11)

قامت القاضية أيلاه فروكاتشا بتوصيف حالة التربية والتعليم في القدس الشرقية على هذا النحو:

"المساس بالمساواة في القدس الشرقية لا يقتصر على حفنة من الناس، بل يشمل جزءًا كبيرًا ومهمًا من قطاع سكّاني كامل لا يحظى بالحقّ الأساسي الذي منحه إياه القانون، وأكسبته إياه القيم الدستورية للقضاء الإسرائيلي... وتيرة النشاط والموارد التي رُصدت لهذا الغرض تُظهر احتمال إيجاد حلّ جزئيّ فقط في السنوات القريبة لهذه المشكلة الفاسية والمعقّدة"¹².

بالإضافة إلى ذلك، أمرت المحكمة الدولة بإقامة البنية التحتية الفعلية في المدارس البلدية الرسمية خلال خمس سنوات كي تتمكن هذه الأخيرة من استيعاب جميع طلاب القدس الشرقية الراغبين في ذلك. . وأقرت المحكمة أنّ الدولة ستُلتزم بتحمّل كلفة القسط التعليمي في المدارس المعترف بها غير الرسمية إذا لم يتمكن جهاز التعليم الرسمي من استيعاب الطلاب الراغبين في ذلك بعد انتهاء المدّة المحدّدة بخمس سنوات.

بالإضافة إلى ذلك، أوصت القاضية فروكاتشا بإقامة "فريق خبراء خاصّ في صفوف السلطات المخوّلة سيعمل على رسم الخطة ووضع جداول زمنية، والإشراف على تنفيذها بغية ضمان التعامل اللائق مع مهمّة ملاءمة جهاز التعليم الرسمي في القدس الشرقية لاحتياجات السكّان في إطار المرسوم التنفيذي الذي تمخّض عنه هذا الالتماس"¹³. في شباط 2012 وعلى ضوء توصية المحكمة بإقامة فريق خبراء خاصّ في بلدية القدس، توجّهت جمعية حقوق المواطن إلى البلدية بهذا الخصوص. ردّت البلدية بأنّه ثمة منتدى تعليمي عامّ في البلدية، ولا حاجة إلى إقامة فريق خاصّ على ضوء قرار الحكم.

في السنوات الأخيرة، وعلى ضوء الالتماسات القضائية التي قُدّمت في هذا الشأن، بنيت غرف تدريسية جديدة في القدس الشرقية. إلا أنّ هذا الجهد غير كافٍ لم ينجح في سد الحاجة المتزايدة والمحتدة. كما يحصل في كلّ عام، قمنا هذا العام بفحص مسألة بناء المدارس والغرف التدريسية في القدس الشرقية، وألحقنا جدولاً يضمّ البيانات المستجدة حتّى حزيران (2012) بهذا التقرير¹⁴.

بعد متابعة ورصد وضع بناء وتخطيط الغرف التدريسية توصلنا إلى النتائج التالية:

- خلال عشر سنوات ماضية (2001-2012) تم الانتهاء من بناء 314 غرفة تدريسية جديدة، من بينها 33 غرفة تدريسية بنيت فقط خلال السنة الدراسية المنصرمة (2011-2012).
- ثمة 91 غرفة تدريسية في طور البناء، وجرى التخطيط لاستكمال بناء ستّ غرف قبل افتتاح السنة الدراسية القادمة (2012-2013) واستكمال البناء في 37 غرفة تدريسية خلال العام الجاري.

¹² نفس المصدر السابق، الفقرات 43-45 من قرار القاضية فروكاتشا

¹³ نفس المصدر السابق، الفقرة 56

¹⁴ يمكن الرجوع الى الجدول المفصل في ملحق التقرير

• هناك 257 غرفة تدريسية في مراحل مختلفة من التخطيط: منها 51 غرفة تدريسية في طور عملية التنفيذ والاستعداد للبناء، و 122 غرفة في طور التخطيط، و 84 غرفة تدريس في مرحلة الإجراءات الأولية المتعلقة بالأرض كإجراءات المصادرة وتخصيص الأراضي على سبيل المثال.

مع الانتهاء من تخطيط وبناء هذه الصفوف المذكورة أعلاه في تاريخ مستقبلي غير محدد، سيضاف إلى جهاز التعليم في القدس الشرقية 348 غرفة تدريسية جديدة. على الرغم من ذلك، ستبقى 750 غرفة تدريسية ناقصة. غالبية الغرف التدريسية التي في طور البناء تقع داخل الأحياء الشمالية في القدس الشرقية (كحي بيت حنينا - على سبيل المثال). هذا البناء لا يستجيب على نحو كامل لاحتياجات هذه الأحياء، وتشهد الفجوة والنقص في الأحياء الأخرى تعاضماً واتساعاً. على سبيل المثال، هنالك 140 غرفة تدريس مبنية في المؤسسات التعليمية الرسمية في حي سلوان وراس العامود، لكن ثمة نقص يصل إلى 180 غرفة تدريس أخرى. خلال السنة الدراسية القادمة، سينتهي العمل على بناء 24 غرفة تدريسية وترميم 9 غرف أخرى (أي ما مجموعه 33 غرفة تدريس) لكن عدد الغرف الناقصة المتبقية سيقف على 145 غرفة تدريسية في الحي. وبحسب بيانات مديرية التربية والتعليم ("مأحي")، لا يتوقع بناء مدارس جديدة في سلوان في السنوات القريبة. لذلك من الواضح أن استكمال بناء الغرف التدريسية المذكورة جميعها لن يُغلق الفجوات القائمة، وعليه سيواصل جهاز التعليم الرسمي في القدس الشرقية المعاناة من نقص حاد في الغرف التدريسية.

ب. الغرف التدريسية القائمة - مكتظة وغير معيارية

يعاني جهاز التعليم في القدس الشرقية من اكتظاظ شديد داخل غرف التدريس، أشد بكثير من ذلك القائم في القدس الغربية. يصل معدل عدد الطلاب في المدارس الابتدائية البلدية في القدس الشرقية إلى 32 طالباً تقريباً في الصف الواحد، مقابل 25 طالباً تقريباً في الصف الواحد في القدس الغربية. أما في التعليم فوق الابتدائي فيصل معدل عدد الطلاب في الصف الواحد في مدارس القدس الشرقية إلى 32 طالباً، بينما يصل في المدينة الغربية إلى 24 طالباً في الصف الواحد¹⁵. ومن المعلوم بالضرورة تربوياً بأنّ التعلّم في بيئة مكتظة يؤثر تأثيراً مباشراً في جودة التعليم، وقدرة المعلم على توفير المعاملة اللائقة لكل واحد من الطلاب، وقدرة الطلاب على التركيز بما يدور في الصف.

بالإضافة إلى ذلك، تبيّن من الفحوص التي أجريتها مقابل البلدية أنه ثمة 720 غرفة تدريسية غير معيارية في القدس الشرقية، بمعنى أنها غير موافقة للمعايير المطلوب توافرها في الغرف التدريسية¹⁶. وتُظهر بيانات رسمية أصدرتها مديرية التعليم (مأحي) في العام 2010¹⁷ أن نحو نصف الغرف التدريسية في مؤسسات التعليم البلدية غير معيارية (647 غرفة من أصل 1,398). كما جرى تعريف أكثر من ربع الغرف التدريسية غير المعيارية كغرف تدريسية في

¹⁵ بيانات مستقاة من الكتاب السنوي لمديرية التعليم - مأحي، 2011-2012

¹⁶ انظر الهامش رقم 9

¹⁷ عُرضت هذه البيانات على نحو مفصّل في تقرير مركز المعلومات والأبحاث التابع للكنيست، جهاز التعليم في القدس الشرقية: الغرف التدريسية ومناهج

التعليم (آيار 2010)، ص 4 <http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m02507.pdf>

"حالة غير لائقة" (188 غرفة)، وعُزِّت 157 غرفة في "حالة متوسطة" و 155 غرفة فقط في "حالة لائقة" ولكن وغير معيارية¹⁸.

حكاية إحدى المدارس في حيّ الثوري

تقع في حيّ الثوري في القدس الشرقية مدرسة واحدة تروي الحكاية كلّها. يدرس الطلاب في هذه المدرسة في بناية سكنية قديمة، لم تُبنَ لغرض استخدامها كمدرسة، وليست مُعدّة لاستيعاب أعداد الطلاب الذين يرتادونها، ولا تستوفي شروط الأمان والنظافة في البناية ومحيطها أبسط المعايير. نتحدّث هنا عن مدرسة أحمد سامح الابتدائية. تقع المدرسة في بناية سكنية قديمة تتكوّن من ثلاث طبقات. لغرض استخدامها كمدرسة، قامت البلدية باستئجارها وتحويل غرف النوم والشرفات فيها إلى غرف تدريسية. يتسع هذا المبنى لـ 300 طالب، لكنّه أصبح الآن يضم نحو 500 طالب، عقب انهيار أرضية مدرسة أخرى تقع في الجوار فكان من الواجب إيجاد حلول لطلابها ونقلهم إلى مدرسة أحمد سامح. أدى هذا الأمر إلى ضرورة استغلال الشرفات، فأصبح جزء من الطلاب يتلقون دراستهم في الشرفات، وعليه فإنّ الاكتظاظ يبلغ حدًّا لا يطاق. في بعض الغرف التدريسية تم وصل الطاومات بعضها ببعض في صفّ طويل بدون أية فراغات بينها، وعندما يستأذن أحد الطلاب الذهاب إلى المراحيض على سبيل المثال يقف جميعهم في صفّ الطاومات ليفسحوا له، أو يجد نفسه مجبرًا على القفز عبر الطاولة.

كما توجد في الطابق الأول من المدرسة روضة من غرفتين تدريسيّتين منفصلتين ولا يوجد ممر يصل بينهما. لذلك حينما يحتاج أطفال الروضة الذين يريدون الانتقال من صفّ إلى آخر في الطابق الأول، فإنهم يُضطّرون إلى الصعود إلى الطابق الثالث والنزول من هناك إلى الصفّ الآخر في الطابق الأول. علاوة على ما ذُكر، لا يستطيع الطلاب اللّعب بحريّة في الساحة، حيث لا يمكن الوصول إليها إلاّ بواسطة الخروج من البناية والسّير على طول الشارع والهبوط إلى مستوى الساحة.

وبدل أن يكون ثمة 10 كابينات للمراحيض تتواءم مع حاجة هذه المدرسة وعدد الطلاب فيها، كما ينصّ القانون¹⁹، لا يتعدّى عدد هذه في المدرسة ستاً. ذلك يعني أنه يقاسم كلّ 80 طالبًا كابينه واحدة فقط. كما لا تتوافر التدفئة الكافية في الشتاء، ولا المكيفات في الصيف. وليس هنالك مختبر حواسيب، كما تنعدم المساحات في محيط المدرسة التي يمكن للزائر أو الأهالي أو المعلمين ركن مركباتهم فيها.

ولمّا لم تستجب البلدية لطلبات السكّان المتكرّرة لتغيير الأوضاع في المدرسة، توجّهت لجنة أهالي حيّ الثوري في العام 2009 إلى وزير التربية والتعليم غدعون ساعر للمطالبة بإيجاد حلّ. ورَدَ في ردّ وزارة التربية والتعليم -في ما ورد- أنّ البلدية تُدرك ضرورة توسيع البناية القائمة، وتعمل على إيجاد بناية إضافية تستجيب لاحتياجات الطلاب. في بداية العام 2010، أخضعت المدرسة لترميمات طفيفة، وجرى استئجار ثلاث غرف تدريسية إضافية في الطابق الأرضي الذي

¹⁸ نفس المصدر السابق

¹⁹ تعليمات حول المنشآت الصحيّة: http://www.architecture.org.il/pdf_other/law_halat_hok.pdf, ص 59

كان يستخدم كمسكن لصاحب المبنى سابقاً، وانتقل إليها عدد من الطلاب الذين تعلموا في الشرفات، ووضعت منشآت اللعب لأطفال صَفّ الروضة. على الرغم من ذلك ما زال الاكتظاظ على سابق عهده، وكذلك النقص الكبير في كابينات المراحيض. وقد تسبّب هذا الوضع غير اللائق في أضرار صحيّة حقيقيّة. ففي العام 2010، انتشر لدى الأطفال في الحيّ مرض التهاب السحايا. على إثر ذلك، عاودت لجنة أهالي الحيّ المحاولة، إذ أبرقت برسالة عاجلة لوزارة الصحة حول الموضوع.

وفي ذات الأمر، وخلال توجُّهها لمديرة قسم التخطيط الجغرافيّ التابع لمديريّة "مانحي"، كشفت جمعيّة "بمكوم" النقاب عن حقيقة وجود مساحات شاغرة في الحيّ، ومُعَدّة بخارطة مصدّق عليها لبناء مؤسسات تعليميّة. على ضوء هذا التوجّه، أجريت بعض الجولات الاستطلاعيّة من قبل جهات بلديّة، وقام رئيس البلديّة نير بركات بزيارة تفقّديّة للحيّ في بداية صيف العام 2012. تلقت مدرسة أحمد سامح وعدداً من شخصيات مسؤولة من البلدية بتصليح النواقص في البناية خلال العطلة الصيفيّة، بما في ذلك إضافة كابينات للمراحيض. لكن لم يحصل شيء من ذلك في هذا السياق حتّى كتابة هذا التقرير.

ت. غياب الأطر التربويّة التي تستوعب أبناء ما بين الثالثة والرابعة

في شهر كانون الثاني من العام 2012، اتخذت الحكومة الإسرائيليّة قراراً بتطبيق قانون التعليم المجانيّ على الأطفال في سنّ الثالثة، وذلك بدءاً من العام الدراسيّ 2012-2013. منذ اتّخاذ هذا القرار، جرى تطبيق القانون على أبناء الخامسة في جميع أنحاء البلاد وعلى أبناء الثالثة في مناطق مختارة. في القدس الغربيّة، جرى تطبيق هذا القانون منذ وقت بعيد في عدد من الأحياء. أمّا في القدس الشرقيّة، فقد طُبّق هذا القانون في حيّ واحد ووحيد في الجزء الغربيّ من بيت صفافا.

من المفترض أن يشكّل دخول الأطفال في سنّ الطفولة المبكرة إلى جهاز التعليم حدثاً مثيراً للانفعال بالنسبة للطفل ووالديه، لكن الواقع في القدس الشرقيّة يفرض على الأهل المكافحة في سبيل العثور على إطار تربويّ لأبنائهم. وفي ظلّ النقص الحاد فيروضات الأطفال البلديّة (ما بين الثالثة والرابعة) في القدس الشرقيّة، فإن فرص تطبيق القانون الجديد قليلة جداً، والأرقام تتحدث عن ذلك. بحسب البيانات الرسميّة التي وصلت جمعيّة حقوق المواطن من مديريّة التربية والتعليم (مانحي)، يوجد 15 ألف طفلاً في القدس الشرقيّة في الأجيال ما بين الثالثة والرابعة، ولكن لم ينخرط سوى 433 طفلاً فلسطينياً (أقل من 3%) في الروضات البلديّة في العام الدراسيّ 2011-2012. علاوة على ذلك، انخرط 260 طفلاً فقط فيروضات معترف فيها لكنّها ليست رسميّة²⁰. فيما عدا ذلك، ثمة عشرات من الروضات الخاصّة في القدس الشرقيّة التي استقبلت أعداداً أخرى من الأطفال، لكنّها لا تشكّل جزءاً من جهاز التعليم الرسميّ؛ وعليه فليس ثمة معلومات دقيقة حول عددها وعدد الأطفال فيها.

²⁰ بالاعتماد على بيانات رسميّة وصلت جمعيّة حقوق المواطن من سجل تسجيل الروضات في مديريّة التربية والتعليم في بلدية القدس، شباط 2012

أما عشية العام الدراسيّ الوشيك (2012-2013)، فقد تَسَجَّل نحو 1,800 طفل مقدسيّ من أبناء الثالثة والرابعة للأطر التربويّة التابعة للبلديّة، وذلك بحسب بيانات مديرية التربية والتعليم (مأنحي) التي قدّمها مندوبوه خلال اجتماع معهم²¹. ولكن الحسابات تشير أنّ الروضات البلديّة لن تتمكّن من استيعاب أكثر من 800 طفل هذا العام، وهم يشكلون فقط 5% من أطفال القدس الشرقيّة الذين ينتمون إلى هذه الشريحة العمريّة. وقد تم إعلام بعض الأهالي الذين حاولوا تسجيل أطفالهم للروضات البلديّة إنّهم ليس ثمة أطر قائمة تستطيع استيعابهم.

وعقب بدء تطبيق قانون التعليم المجاني لأجيال الروضة، توجه عدد من الروضات الخاصة في القدس الشرقية للبلدية للحصول على اعتراف رسميّ ولكن حتى افتتاح السنة الدراسية الحالية، لم تتوافر للبلدية معطيات عن عدد هذه الروضات وعدد الأطفال الذين تستطيع استيعابهم. على إثر ذلك، توجّهت جمعية حقوق المواطن إلى السلطات، وطالبت بالعمل على نحوٍ فوريّ وعاجل من أجل إقامة أطرٍ تربويّة للأطفال في سنّ الطفولة المبكرة في القدس الشرقية، تطبيقاً لتعليمات القانون²².

ولا تخفى على أحد في هذا الصدد أهمية التعليم المبكر لأبناء هذه الشريحة العمرية، الذين لا يعانون فقط من غياب أطر تعليمية رسمية تستوعبهم، بل إن معظم الأحياء التي يعيشون فيها تعاني من نقص شديد في البنى التحتية والحدائق العامّة وساحات اللعب، وثمة نشاط قليل (إذا ما كان أصلاً) في مجال التربية اللامنهجيّة. كما أنّ الضائقة الاقتصادية التي تتغل كاهل كثيرين في القدس الشرقية تقلل من فرص إيجاد بدائل لهؤلاء الأطفال إلا فيما ندر. نتيجة لذلك، فإن الأطفال لا يتمتعون بتجارب تعليمية في بيئتهم الطبيعيّة ولا بفرص للعب؛ وهو ما يلحق ضرراً جسيماً بمسار نموهم.

ث. بدل بناء الغرف التدريسيّة - بناء يهودي مكثف في قلب الأحياء الفلسطينيّة

في مقابل النقص المتزايد في غرف التدريس في القدس الشرقية، يتم الدفع بمبادرات لمشاريع بناء إسرائيلية-يهوديّة في مناطق القدس الشرقية. فيما يلي بعض الأمثلة الحديثة حول مشاريع يجري العمل على دفعها وتطبيقها في السنة الأخيرة:

• الطور - الكلية العسكريّة أهم من السكان!

يعاني حيّ الطور من نقص حادّ في المباني السكنيّة والمباني العامّة بما فيها المدارس. وقد خُصصت مساحة كبيرة محاذية للحيّ للأغراض العامّة، وفي شهر تمّوز من العام 2012 صادقت اللجنة اللوائيّة على إيداع خطة لإقامة حرم تعليمي كبير وعرضها على الجمهور لإبداء أية معارضة. لكن هذه الخطة غير مُعدّة للاستجابة لاحتياجات حيّ الطور

²¹ حصلت جمعية حقوق المواطن على هذا المعطى خلال اجتماع جمعها بمديرة مديرية التربية والتعليم في القدس / شرقي القدس بتاريخ 07.05.12

²² توجّهت جمعية حقوق المواطن إلى وزير التربية والتعليم ومديرية التربية والتعليم في بلدية القدس بهذا الخصوص في تاريخ 11.03.12

التربويّة والتعليميّة، أو لإضافة بناية تعليميّة واحدة للحيّ على الأقلّ؛ بل يدور الحديث عن منطقة واسعة (تبلغ مساحتها 11 دونماً) مُعدّة لإقامة كليّة عسكريّة لكبار ضباط الجيش الإسرائيليّ، وتقف وراء المشروع سلطة تطوير القدس وبلديّة القدس ووزارة الأمن.

• العيسويّة والطور - خطة لإقامة حديقة قومية: هل النباتات أهم من البشر!؟

في ظلّ نقاعس بلدية القدس في تطوير مخططات ملائمة للمنطقة، يدير سكّان حيّ العيسويّة، بالتعاون مع جمعيّة "بمكوم" - مخطّطون من أجل حقوق التخطيط، وسكّان خلّة العين في الطور، وعلى امتداد سنين طويلة، مفاوضات مع مندوبي البلدية حول مخطّطات وخرائط هيكلية قاموا بالمبادرة إليها والتي من شأنها الاستجابة لاحتياجاتهم. باركت البلدية هذه المبادرات من السكان لكنّها طالبتهم مرّة تلو أخرى بإدخال تغييرات كثيرة تقترب بصرف الكثير من الأموال. وعلى الرغم من التعاون الظاهريّ الذي أبدته البلدية، تفاجأ سكّان الحيّين في بداية عام 2011 عندما أوّصت البلدية بالمصادقة على خارطة مختلفة تتضمن إقامة حديقة قومية في "منحدرات جبل المشارف" بمبادرة من سلطة الطبيعة والحدائق العامّة و سلطة تطوير القدس. وتقع هذه الحديقة القومية المخطّط لها في المنطقة الواصلة بين الحيّين وتلتهم الأراضي الاحتياطية للبناء المستقبلي للسكان. في حال إقامة هذه الحديقة القومية فإنّها ستضيّق الخناق على الحيّين، وستحوّل دون سدّ النقص في المدارس والروضات ومراكز أبناء الشبيبة، وجميعها أُدرجت في المخطّطات والخرائط المعدّة من قبل السكّان. في ضوء ذلك، يعمل سكّان الطور والعيسويّة مع ستّ منظمات للنضال ضدّ إقامة هذه الحديقة التي لا تضمّ قيماً طبيعيّة أو تاريخيّة ولا حتّى مناظر طبيعيّة ذات أهميّة تُسوِّغ إقامتها، لا سيّما على ضوء الاحتياجات الملحة للبشر في الحيّين.²³

• سلوان: خدمة السياح أهم من خدمة السكان!

في هذه الأيام، يجري العمل على قدم وساق لتنفيذ مخطط يهدف إلى تغيير غايات المساحة الواقعة في مدخل حيّ سلوان الذي يعاني من الاكتظاظ الشديد: من مساحة عامّة ذات خصوصيّة إلى مساحات للبنىات العامّة والسياحة. في تلك المنطقة (وادي حلوة في سلوان)، لا يحمل المخطط أيّ اقتراح لمدرسة واحدة أو روضة إلزاميّة بلدية واحدة للسكّان الفلسطينيين. وبدلاً من خدمة سكان سلوان فإنه هذا المخطط يهدف إلى التسريع بإقامة مركز زوّار ضخم في منطقة يُطلق عليها اسم "حنيون غفعاتي" الذي يشكل جزءاً من الحديقة القومية المجاورة "مدينة داوود"²⁴. هذه المنطقة - كما أعلن - ستضمّ بناءً بمساحة تفوق 16,600 متر مربّع. ومن المستقرّ لمشاريع السكان أن بلدية القدس لم تكتفِ بتقديم توصية إيجابيّة للخارطة والمخطّط، بل إنّ رئيس البلدية قدّم بنفسه (وعلى نحو استثنائيّ) إلى جلسة اللجنة اللوائية لضمّ توقيعه من أجل النهوض بهذا المخطط.

²³ الموقع الإلكترونيّ للنضال ضدّ الحديقة القومية جبل المشارف: <http://stopscopuspark.org/>

²⁴ (الخارطة رقم 13542 - منطقة كيديم (حنيون غفعاتي)، وقد قدّمت الخرائط الشركة "معاليه دافيد" - وهي شركة تملكها جمعيّة "العاد" الاستيطانية)

• رأس العامود: قرية تعليمية لليهود في قلب حيّ عربي

تعمل بلدية القدس على تطوير خطة لبناء حيّ سكنيّ يضمّ 230 وحدة سكنيّة على مساحة 97.5 من الدونمات في منطقة تقع بين رأس العامود وأبو ديس. يُفترض بهذا الحيّ أن يشمل قرية تعليميّة تتكوّن من مدرسة ابتدائية تقع على مساحة ستّة دونمات، بالإضافة إلى أربع بنايات مُعدّة للروضات والبساتين، ومبانٍ عامّة أخرى كمركز جماهيريّ ومركز لصحة العائلة. ومرة أخرى، لا يدور الحديث هنا عن خطة تستجيب لاحتياجات السكن والتعليم لآلاف الفلسطينيين الذين يسكنون في رأس العامود وجبل المكبر؛ إنما هذه الخطة مُعدّة لتوسيع مستوطنة "كيدمات تسبون" في قلب حيين فلسطينيين.

جُمّدت هذه الخطة في العام 2009 بأمر من المستشار القضائيّ للحكومة في ذلك الحين، الذي طرح علامات استفهام حول قيام البلدية بتقديم هذه الخارطة على الرغم من أنّها لا تقدّم خرائط تتعلّق بأراضٍ خاصّة وأحياء سكنيّة. رغم ذلك، ما يُنشر في العام الأخير في وسائل الإعلام يشير إلى نيّة للاستمرار بهذا المخطط وفرضه على أرض الواقع²⁵.

3. تمييز عميق في ملاكات القوى البشريّة المهنيّة في المدارس

إلى جوار التمييز العميق في البنى التحتيّة لمؤسّسات التعليم في القدس الشرقيّة، مقارنةً بتلك القائمة في المدينة الغربيّة، ثمة فجوات هائلة أخرى داخل المدارس في نظام القوى العاملة المهنيّة وفي نوعيّة التربية والتعليم. الفجوات القاسية بين جهازي الاستشارة التربويّة، على سبيل المثال لا الحصر، ذاك الذي في المدينة الشرقيّة وذلك الذي في الغربيّة، تشكّل مثالاً ملموساً على هذا الأمر.

وبحسب تعريف وزارة التربية والتعليم، إنّ "الهدف من الاستشارة التربويّة هو مساعدة الطالب كفرد والمدرسة كإطار اجتماعيّ- تنظيميّ على الوصول إلى الأداء الأفضل، وعلى استفاد قدراتهم الكامنة- في مُناخ داعم ومتقبّل"²⁶. يُفترض في الاستشارة التربويّة أن تصغي لاحتياجات الطالب؛ وهي المسؤوليّة كذلك عن تقديم التوجيه للطلبة الذين يحتاجون مثل هذا التوجيه، وهي المسؤوليّة كذلك عن دعم وتشجيع الطلاب على استفاد طاقاتهم الكامنة.²⁷

على ضوء معطيات الفقر القائمة، فإن الطلاب في القدس الشرقيّة معرّضون أكثر من غيرهم لمشاكل اجتماعيّة مرافقة للفقر تنفّس في العائلات وتؤثر على أبنائها، نحو: مشاكل في النظام الأسري؛ حوادث عنف داخل العائلة؛ تراجع في التحصيل الدراسي للأطفال؛ نسب تسرّب عالية؛ دخول مبكر إلى سوق العمل الأسود.²⁸ لذلك كان من المتوقّع أن يجري توسيع جهاز الاستشارة التربويّة في القدس الشرقيّة بالذات ليتناسب مع الوضع الاجتماعي القائم.

²⁵ نير حسون وعكيفا إدار، بريكيث يدفع قُدماً خطة لبناء حيّ يهوديّ بجوار أبو ديس، هآرتس، 3.4.2010.

²⁶ عدنا داشيفسكي، معايير للممارسات المهنيّة في الاستشارة التربويّة (إصدار قسم المنشورات، وزارة التربية والتعليم- 2009)

²⁷ شعبة الاستشارة- شيفي- وزارة التربية والتعليم، توصيف وظائف الاستشارة التربويّة في المدرسة

²⁸ جمعيّة حقوق المواطن في إسرائيل، حقوق الإنسان في القدس الشرقيّة: حقائق وبيانات (أيار 2010)

ولكن حسب بيانات العام الدراسي المنصرم، لم يعمل في جهاز التعليم في المدينة الشرقية سوى نحو 21 مستشاراً تربوياً في نسب وظائفية مختلفة. وكان من المفترض بهؤلاء الواحد والعشرين مستشاراً الإصغاء لطلاب المؤسسات التعليمية الرسمية الذين يصل عددهم إلى 42,500 طالباً²⁹، بمعنى أن هناك مستشاراً تربوياً واحداً لأكثر من 2000 طالب. في الوقت ذاته، عمل في جهاز التعليم في القدس الغربية أكثر من 250 مستشاراً تربوياً مع عدد شبه مماثل من الطلاب. ذلك يعني أن عدد المستشارين التربويين في المدينة الغربية يفوق باثنتي عشرة مرة عددهم في القدس الشرقية.

حي سلوان كمثال: بحسب بيانات رسمية قَدَمَتها بلدية القدس، يعمل مستشار تربوي واحد وثلاثة اختصاصيين نفسيين فقط مع نحو 5,560 طالباً يدرسون في حي سلوان³⁰.

في تموز عام 2011، قمنا بالتوجه إلى وزير التربية والتعليم كي يقدم الحلول لهذا النقص الصارخ. التوجه المفصل والمسوغ قوبل بإجابة سطحية ومستفزة. إذ ذكر المدير العام لوزارة التربية والتعليم في معرض إجابته: "سنقوم بفحص الادعاء في إطار سلم الأولويات المعمول بحسبه من أجل تطوير جهاز التعليم في شرقي القدس، وعلى أساس اعتبارات تربوية ووجود قوة عاملة ملائمة في الأساس". في هذه المرحلة، تعمل جمعية "عير عاميم" وجمعية حقوق المواطن على اتخاذ خطوات قضائية في هذه المسألة.

4. تمييز في ميزانيات الإدارة الجارية

تُخصص بلدية القدس ميزانيات خاصة تسمى بميزانيات الإدارة الجارية مُعدّة لتمويل الصرف اليومي لإدارة المؤسسات التعليمية، كتسديد ثمن الكهرباء والماء، وتكلفة تصوير المواد التعليمية وأوراق العمل، وتكلفة التزود الجاري بالحاجيات ومواد التنظيف، وما إلى ذلك. ولكن الأموال التي تخصصها البلدية لمدارس القدس الشرقية لا تكفي لتشغيل تلك المدارس على النحو المرجو لتتمكن من خلق بيئة تعليمية خصبة ومريحة للطلاب.

وينعكس هذا النقص - فيما ينعكس - على انقطاع المياه بسبب تراكم الديون، وغياب التدفئة أو التبريد في الصفوف المدرسية في فصول السنة المختلفة بسبب عدم توافر الأموال لتسديد فواتير شركة الكهرباء. كما أن الشح في الميزانية لا يمكن من توفير الشروط الصحية اللائقة، ولا يتمكن المدرسون من طباعة أوراق عمل للطلاب، ويواجه الطلاب نقصاً في التجهيزات المطلوبة في الأقسام المختلفة في مجالات العلوم والرفاه التربوي، وغير ذلك.

²⁹ رد مديرة شعبة استشارة " شيفي" في وزارة التربية والتعليم من تاريخ 25.10.2011، لطلب قدم بحسب قانون متناولية المعلومات.

³⁰ رد مديرة مديرية التربية والتعليم/ شرقي القدس لجمعية "عير عاميم" يوم 03.07.12

على ضوء التماسات إدارية تقدّمت بها جمعية حقوق المواطن، اعترفت بلدية القدس بأن الميزانية القائمة لا تلبى احتياجات الطلاب في القدس الشرقية. وقد أعلنت البلدية المحكمة أنها ستضيف إلى ميزانيات المدارس في القدس الشرقية مبلغ وقدره 4,500,000 شيكل على نحوٍ تدريجيّ على امتداد 3 سنوات. وفي العام 2011 أضيف مبلغ 1,500,000 شيكل إلى الميزانية، وفي العام 2012 أضيف مبلغ 1,800,000 شيكل (تعود إضافة مبلغ 300,000 شيكل إلى الزيادة السكانية الطبيعية). ومن المفترض إضافة مبلغ 1,500,000 شيكل إلى ميزانية العام 2013.

5. في الطريق إلى المدرسة - ساعات طويلة على الطرقات

يفرض القانون الإسرائيليّ على البلدية توفير النّقل المنظم للطلاب من صفّ الروضة الإلزاميّ حتّى الصفّ الرابع إذا كان بيته على بعد أكثر من كيلومترين عن المدرسة التي أُدرج فيها، ومن الصفّ الخامس حتّى نهاية الصفّ الثاني عشر بالنسبة للطلاب الذين تبعد منازلهم أكثر من 3 كيلومترات عن المدرسة التي يتعلّمون فيها³¹. وبما أن الكثير من المدارس البلدية في الأحياء المقدسية مكتظة ولا يوجد بها مقاعد فارغة للطلاب، يُضطر الآلاف منهم إلى السفر إلى مدارس خارج أحيائهم بوسائل النقل الممولة من قبل البلدية. يتبيّن من بيانات قدّمتها بلدية القدس أنّ هناك 6,314 طالباً من القدس الشرقية يستخدمون شبكة السفريات المنظمة من قبل البلدية إلى المدارس³². ويظهر من تلك البيانات أن من بين هؤلاء (الـ 6,314) يوجد 2900 طالباً يقطنون في الأحياء الواقعة داخل الجدار (كأحياء العيسوية، الطور، بيت حنينا، إلخ..)، ومن ضمنهم 1900 طالباً من جبل الروضة إلى الصف الرابع.

يُستشفّ من تحليل تلك البيانات أنّ نحو نصف الطلاب الذين يستخدمون السفريات المنظمة (3,414) هم من سكّان الأحياء المقدسية التي تقع خلف جدار الفصل، والذين يضطرون للسفر يومياً باتجاه الحاجز على مدخل أحيائهم وعبره، ومن ثم ركوب الحافلات الممولة من قبل البلدية والتي تنقلهم إلى مدارسهم الواقعة في الأحياء المقدسية داخل الجدار. وتستغرق هذه الرحلة ما بين الساعة والساعتين في كل صباح، وفي بعض الأحيان تفوتهم الحصة الأولى بسبب تأخرهم في أزمة الطرقات. وفي بعض الحالات، تبعد بيوت الطلاب الذين يسكنون خلف جدار العزل أكثر من عشرة كيلومترات عن المدرسة، وما يعنيه هذا الأمر هو أنّهم يغادرون منازلهم في الخامسة صباحاً للوصول إلى حاجز قلنديا أو حاجز مخيم شعفاط، ومن هناك يستخدمون السفريات المنظمة إلى المدرسة. من الجدير بالذكر أن الكثير من العائلات تضطر إلى تسديد كلفة السفر من منازلها إلى الحاجز على الرغم من أن أبناءهم يستحقون الحصول على السفر المنظم من منازلهم مجاناً، كما تنصّ على ذلك النشرة الدورية للمدير العام لوزارة التربية والتعليم.

³¹ المادة 2.4 من النشرة الدورية للمدير العام لوزارة التربية والتعليم رقم 3.3-5 "سفرات منظمة للطلاب والعاملين في سلك التعليم لمؤسسات التعليم الرسمية"

³² ردّ مديرية التربية والتعليم - مائحي في بلدية القدس على توجّه جمعية حقوق المواطن من تاريخ 17.06.12

6. نسبة التسرب الأعلى في البلاد

أكثر من 40% من أولاد القدس الشرقية لا يهون الصف الثاني عشر

في نهاية عام 2011، قدمت مديرية التربية والتعليم في بلدية القدس (مأنحي) بيانات مقلقة حول نسب التسرب من المدارس في القدس الشرقية. يكفينا أن نعرف أن التسرب يبدأ من الصف الأول الابتدائي لنشعر بالقلق: 166 طفلاً من أصل 7702 في الصف الأول (2% من الطلاب) لا يرتادون مقاعد الدراسة بالأصل³³. وترتفع نسبة التسرب ارتفاعاً يأخذ بالتزايد حتى يبلغ نسبة 5% في الصف الثامن. أما في مرحلة الثانوية، تبلغ النسب ضعفين وثلاثة وأربعة أضعاف: نسبة المتسربين في مرحلة الصف التاسع تبلغ 10%، وفي مرحلة الصف العاشر تبلغ 17%، بينما تبلغ في مرحلة الصف الحادي عشر 30%، و 40% في مرحلة الصف الثاني عشر.

في العام المنصرم، بلغت نسبة التسرب في مدارس القدس الشرقية في الصفوف السابعة - الثانية عشرة 17.3%. على سبيل المقارنة، فإن معدل التسرب في الوسط اليهودي في إسرائيل يبلغ 4.2%، ويبلغ 6.2% في المجتمع العربي في إسرائيل. ذلك يعني أن التسرب في القدس الشرقية يبلغ أربعة أضعاف التسرب في الوسط اليهودي في إسرائيل.

أما عن الأسباب والخلفيات، فمن المعلوم أن الكثير من طلاب القدس الشرقية لا ينتمون إلى أي من الأطر التعليمية. من ناحية أخرى، لا تملك السلطات الإسرائيلية أية آلية لمتابعة هؤلاء على نحو منظم وكامل، وثمة فجوة كبيرة في بيانات متعددة حول القدس الشرقية، مما يشير إلى التقصير الكبير من السلطات في معالجة هذه الظاهرة. بل ثمة تمييز وتفرقة بين القدس الغربية والقدس الشرقية، حتى في الحلول المقدمّة لمواجهة ظاهرة التسرب. على الرغم من أن البيانات القاسية تُسوِّغ ممارسة سياسة التمييز المصحح، ثمة فجوة هائلة في الحلول المعروضة: على سبيل المثال، عمل في السنة الماضية في القدس الغربية 16 مركز "ميلا" (مركز تعليمي آخر)، وهي مراكز تعمل على منع التسرب المباشر والخفي، وتجري ملاءمة برنامج التعليم فيها لكل طالب بحسب احتياجاته)، ولم تعمل في القدس الشرقية سوى خمسة مراكز من هذا النوع. بالإضافة إلى ذلك، في العام 2011 كان ثمة 71 صفّاً يتبع لبرنامج "شاحر" (خدمات التعليم والرفاه)، ولم يكن في القدس الشرقية سوى ثلاثة من هذه الصفوف³⁴. وفي مقابل 13.5 من الملاكات لضباط الدوام المنتظم في القدس الغربية، لا يتعدى عدد الملاكات في القدس الشرقية الثلاثة، شغل منها مِلاك ونصف فقط في السنة الماضية³⁵.

³³ من عرض مرئي قدّمته مديرية مأنحي إلى لجنة التربية والتعليم التابعة للبلدية في نهاية العام 2011

³⁴ انظر الملاحظة السابقة

³⁵ معلومات عن ضباط الدوام المنتظم من موقع بلدية القدس الإلكتروني واجتماع جمعية حقوق المواطن مع مديرية التربية والتعليم يوم 07.05.12

7. تتام غير مسبق للمدارس غير الرسمية في ظل غياب الرقابة والتفتيش

في العقد الأخير، تضاعف عدد المدارس التي تندرج تحت خانة "معترف فيها وغير رسمية" بنحو 14 مرة. في العام الدراسي 2001-2002، بلغ عدد الطلاب الذين يدرسون في المدارس المعترف فيها وغير الرسمية في القدس الشرقية ألفي (2000) طالب، أما اليوم فيصل تعدادهم إلى 28,280 طالباً³⁶.

ماذا يعني أن تكون المدرسة معترفاً فيها وغير رسمية؟ هذه المدارس ليست بملكية الدولة، وإنما بملكية أجسام خاصة (لأهداف الريح أو لغير أهداف الريح)، وهي تعمل بترخيص واعتراف وزارة التربية والتعليم، ويجري تمويلها على نحو واسع من قبل وزارة التربية، وفي الآونة الأخيرة من قبل السلطات المحلية كذلك (أي بلدية القدس في حالتنا هذه). يجري الإشراف على هذه المدارس على نحو جزئي ويُسَمَح لها بانتقاء التلاميذ (لكن دون التمييز ضدهم)، وجباية أقساط من الأهالي³⁷.

على الرغم من وجود نزعة عامة تتمثل في تزايد الأطر التعليمية المعترف فيها وغير الرسمية في البلاد، فإن التنامي الهائل لهذه الأطر في القدس الشرقية غير اعتياديّ البتة، وينبع من نقص هائل في الغرف التدريسية، ومن عودة الكثير من سكان القدس إلى مدينتهم بعد بناء جدار العزل، وكذلك بسبب استياء الكثير من الأهل من جهاز التعليم الرسمي، أو لعدم رغبتهم في الانتماء إلى هذا الجهاز. إضافة إلى ذلك، فإن هذه المدارس تنعم بثلاثة مصادر تمويل مختلفة هي وزارة التربية والتعليم، وبلدية القدس، وأهالي الطلاب - بحسب قانون التعليم الرسمي الذي يطلق عليه اسم "قانون نهاري".

ثمّة جزء بسيط فقط من تنامي أعداد المدارس المعترف فيها وغير الرسمية يُعزى إلى اختيار متعمد للتعليم الخاصّ أو شبه الخاصّ. ضمن هذه المدارس المختارة، تقع في الغالب مدارس كنسية وأخرى ذات مميزات خاصة، وتعمل بحسب مناهج تعليم دول أجنبية (كجهاز التعليم الأمريكيّ أو الفرنسيّ أو البريطانيّ) مُمتزجة بمناهج التعليم المحليّة. هذه المدارس تُعتبر أطرّاً تعليمية جيّدة، وثمة تنافس شديد من أجل القبول فيها، وغالباً ينخرط فيها أطفال ينتمون إلى طبقات ميسورة (بمقاييس القدس) ويستطيع أهاليهم تسديد الأقساط التعليمية التي تجبها.

الحصة الكبرى من تنامي المدارس المعترف فيها وغير الرسمية تتبع في السنوات الأخيرة من تزايد في أعداد الجمعيات التي استغلّت الفراغ القائم. بعامّة، لا توفّر هذه المدارس سوى الحد الأدنى من المناهج المطلوبة، وتقع غالباً في بنايات لا تستوفي المعايير التي تليق بالمدارس، وتشغّل مدرّسين لا يدرّسون بالضرورة المواضيع التي أُهلوا لتدريسها - إن كان هؤلاء قد أُهلوا بالأصل.

³⁶ معهد القدس لدراسات إسرائيل (مخون يروشاليم لحيكر إسرائيل)، جهاز التعليم العربيّ في القدس 2011؛ الكتاب السنويّ لجهاز التعليم العربيّ للعام

2012؛ وبيانات الكتاب السنويّ لمديرية التربية والتعليم - مائحي 2011-2012

³⁷ قانون التعليم الإلزامي، 1949، قانون حقوق التلميذ، 2001

إضافة إلى ذلك فإن إشراف وزارة التربية والتعليم وبلدية القدس على المدارس "المعترف فيها وغير الرسمية" هزيل للغاية، بل معدوم في بعض الحالات. يعمل في الأطر التعليمية الرسمية في القدس الشرقية 5 مفتشين، مقابل 16 يعملون في القدس الغربية. الفجوة واسعة جداً عندما يدور الحديث عن التعليم المعترف فيه وغير الرسمي، حيث يعمل هناك خمسة مفتشين (أربعة من هؤلاء يفتشون على التعليم الرسمي كذلك) في القدس الشرقية مقابل 26 مفتشاً في القدس الغربية³⁸.

في غياب العدد الكافي من المفتشين، في الغالب ينحصر التفتيش على التعليم المعترف فيه وغير الرسمي في تقديم رأي خبير لمرة واحدة من قبل المفتشين بغية حصول المؤسسة على الاعتراف من قبل وزارة التربية والتعليم³⁹. النقص في الرقابة يؤدي إلى عدم الاستجابة اللائقة لتوجهات الأهالي في مسائل عدة، ومن بينها الأقساط الباهظة التي يُطلب منهم تسديدها، ومعاينة الطلاب بسبب عدم التسديد، ويؤدي كذلك إلى تأخير لأشهر عديدة في الحصول على الاعتراف بالمؤسسة التي تريد الحصول على الاعتراف، وبالتالي في فحص قضايا الأمان وتصحيح النواقص التي تكشف في الفحوص السابقة.

على الرغم من إشارة مراقبة بلدية القدس قبل سنوات إلى "الغياب الفعلي للتفتيش (التربوي وغير التربوي) من قبل البلدية على مؤسسات التعليم المعترف فيها وغير الرسمية في شرقي المدينة"⁴⁰، لم يطرأ أي تحسين أو تغيير في هذا المضمار، لا في عدد المفتشين ولا في نوعية التفتيش. تكتسب هذه المسألة أهمية استثنائية على ضوء التنامي الكبير لعدد المؤسسات المعترف فيها وغير الرسمية في العقد الأخير في القدس الشرقية.

8. تدخّل وشطب في مضامين التعليم في القدس الشرقية

واصل الطلاب في القدس الشرقية على امتداد عشرات السنين التعلّم بحسب خطط التعليم الأردنية. ومنذ "اتفاقية أوسلو"، أي ما يقارب 15 عاماً، تدرّس غالبية المدارس في القدس الشرقية بحسب مناهج التعليم المعمول بها في مدارس السلطة الفلسطينية⁴¹. تطبيق مناهج السلطة الفلسطينية في القدس الشرقية لا يلقى دعماً في الاتفاق السياسي الموقع فحسب، بل كذلك من خلال مكانة التربية والتعليم في القانون الدولي، لا سيما في الكثير من المواثيق الدولية التي وقّعت

³⁸ توصلنا إلى هذه المعلومات من السيدة صوفيا مينتش، المسؤولة عن تطبيق قانون حرية المعلومات في وزارة التربية والتعليم، في رسائل رسمية مؤرخة بـ 29.08.11 و 03.06.12. يجدر التنبيه إلى أن اثنين من الـ 26 مفتشاً في القدس الغربية الذين يفتشون على المدارس المعترف بها غير الرسمية هم كذلك مفتشين في المدارس الرسمية

³⁹ التربية والتعليم في شرقي القدس، مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، 2006، ص 3

⁴⁰ مراقبة بلدية القدس: "جهاز التعليم في شرقي المدينة"، تقرير مراقبة لعامي 2003-2004، المجلد الثاني

⁴¹ للمزيد حول قضية محاولة فرض المناهج الإسرائيلية، يمكنك الاطلاع على تقرير يوفال فرجن - مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، نظام التعليم في شرقي القدس: غرف التدريس ومناهج التعليم (أيار 2010). بناء على هذا التقرير، فإن المدارس الرسمية تضيف إلى المناهج القائمة تعليم اللغة العبرية

<http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m02507.pdf>

إسرائيل عليها وعادت وصادقت عليها⁴². ويتفق تطبيق هذا المنهاج مع الحق المكفول لكل مجتمع بتدريس المنهاج الخاص به والذي يلاءم تراثه وهويته وثقافته.

على الرغم مما سبق فإن مديرية التربية والتعليم (مأنحي) تقوم منذ عدة أعوام بتحويل كتب التدريس في المدارس الرسمية في القدس الشرقية لفحص طرف خارجي، وقد قام هذا الأخير بإزالة مضامين مختلفة منها وطباعتها مجدداً. وحسب تقرير لمركز المعلومات والبحث التابع للكنيست، فإن "مديرية التربية والتعليم تقوم بتحويل هذه الكتب للطرف الخارجي ليقوم بتحديد أي نص فيها يُعرض على دولة إسرائيل وعلى اليهود"⁴³. وفي المقابل، تقوم مديرية التربية والتعليم بالتعميم على المدارس بأن يستخدموا فقط الكتب التي تفحص من قبله.

ويتبين من بعض الوثائق الرسمية لبلدية القدس⁴⁴، والتي وصلت إلينا، أنّ فحص الكتب تقوم به جهة من خارج وزارة التربية والتعليم ومن خارج البلدية. المقصود هو جسم خارجي خاص وقع الاختيار عليه من خلال عطاء تقدمت به بلدية القدس. ولا تُعرف بالضبط درجة الرقابة التي تفرضها وزارة التربية والتعليم على ذلك الجسم الخارجي ولا تعرف كذلك المعايير التربوية المهنية التي يتبناها هذا الجسم عند فحص الكتب. ومن الجدير بالذكر هنا، أنه ورد في أسباب التوصية لتشغيل الجسم الذي وقع اختيار اللجنة البلدية عليه بعد اعلان العطاء كانت على النحو التالي (بحسب ما دونت اللجنة): "المزود الذي وقع عليه الاختيار هو المزود الأرخص". وغني عن القول، في هذا المضمار، أنه من غير المقبول أن يتم تفويض جهة خاصة - غير حكومية - بأداء وظيفة فائقة الحساسية وتختلف حولها الآراء كوظيفة فحص الكتب الدراسية، ناهيك عن كون المعيار الذي يظهر في سياق اختيار هذه الجهة غير مبرر ولا يتلاءم مع حساسية الموضوع.

وإذا ما قمنا بمراجعة التغييرات التي يدخلها هذا الجسم الخاصّ فسنجد بعض التغييرات المقلقة للغاية. وقد قاد السيد فارس خالص (رئيس لجنة أولياء الأمور في سلوان) عملية مسح شاملة للتغييرات التي جرى شطبها من كتب التدريس في السنة الدراسية الماضية. وكانت النتيجة أن المضامين التي يتم تغييرها تثير الكثير من التساؤلات حول الإمكانية المتوافرة لجهاز التعليم في القدس الشرقية كي يطرح الرواية التاريخية الفلسطينية، لا سيما في مدينة معقّدة كالقدس تحتضن في الوقت ذاته روايتين قوميتين مختلفتين.

⁴² المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)؛ المادة 13 من ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)؛ المادة 27 من الميثاق

الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية، 1966؛ المادة 29 من معاهدة حقوق الطفل، 1989، وغيرها

⁴³ يوفال فرجين - مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، ادعاءات حول استخدام مناهج تعليمية غير مصادق عليها في جهاز التعليم بشكل عام وفي

الوسط غير اليهودي (بما يشمل شرقي القدس) بشكل خاص. آذار 2011، ص 13 <http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m02913.pdf>

⁴⁴ تقرير رقم 143، لجنة توفير حقائق حول التخطيط في بلدية القدس بتاريخ 25.06.12

هكذا، على سبيل المثال، شُطبت من كتاب تعليم اللغة العربية للصف الرابع بعض النصوص التي تتطرق إلى القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي ومعركة حطين التي خاضها ضد الصليبيين. وقد تبيّن من المراجعة التي أجريناها للكتب التي تناولت هذا الموضوع أنّ الجسم الخارجي قام بشطب جزء من التفاصيل حول معركة حطين⁴⁵. إلى جانب شطب جزء من الوصف التاريخي، جرى شطب تامّ لتوصيف أدبيّ يشيد بما قام به صلاح الدين. أظهرت عمليّة المسح التي أجرتها لجنة الأهالي في سلوان وجود أمثلة مشابهة توضح بشكل قاطع أنّ الحديث يدور عن شطب رواية تاريخية كاملة، وعن مساس بهويّة هؤلاء الطلبة القوميّة الشرعيّة، وأنه شطب لا يتعلق بأيّ نصوص مُحرضة. ولا شك أن هذه الرقابة التي تمارس كعمل اعتباطي وأحاديّ الجانب تمارسه الجهة التي تمتلك القوة، وتُعزّز التوتّر القائم في المدينة، وتعمّق من انتهاك الحقوق الأساسيّة لسكّان القدس الشرقية، وبالأخصّ حقّهم في إكساب أبنائهم التربية المتوائمة مع ثقافتهم والرواية الوطنية الخاصة بهم.

9. هذه ليست زلّة، بل سياسة متعمّدة

منذ أن تمّ تقديم العديد من الالتماسات المتعلقة بمواضيع التربية والتعليم في القدس الشرقيّة، لا يمكن الإنكار أنّه ثمة محاولات للتعامل مع الاحتياجات ومواجهة النقص في الغرف التدريسيّة، لا سيّما في قسم البناء العامّة في بلدية القدس، وفي قسم التخطيط الفيزيائيّ في مديرية التربية والتعليم - مآحي. ويمكن لبناء ما يقارب الألف غرفة تدريسية تقديم حل لبعض مشاكل جهاز التربية والتعليم في القدس الشرقيّة، والمتمثل في الاستجابة للنقص الكبير في عدد تلك الغرف والاستعاضة بها عن الغرف القائمة وغير اللاتقة للاستخدام. ولكن في ذات الوقت، وعلى ضوء هذا التجاوب الملفت للموظّفين المهنيّين في بلدية القدس، لا يتبقّى أمامنا سوى التساؤل حول مصدر النقص الآخذ بالتزايد في غرف التدريس في القدس الشرقيّة.

في محاولة للإجابة عن هذا التساؤل، لا بدّ من استيضاح واستبيان الصورة الأوسع التي تكشف لنا عن السياسات الإسرائيليّة العامّة تجاه القدس الشرقيّة. إذ تُعزى بداية النقص في الغرف التدريسيّة في القدس الشرقيّة إلى سياسة تخطيط تمييزيّة متواصلة بدأت منذ أن ضمتّ إسرائيل القدس الشرقيّة إلى حدودها في العام 1967. منذ ذلك العام، صادرت حكومات إسرائيل المتعاقبة أكثر من 24,500 من الدونمات، من أصل 70,500 شملتها عمليّة الضمّ. جرّت هذه المصادرة بهدف استخدام الأراضي لأغراض عامّة، لكنّ الغالبية العظمى من هذه الأراضي استُخدمت لأغراض بناء أحياء استيطانيّة يهوديّة.⁴⁶

أمّا فيما يتعلّق بالمساحات التي لم تُصادر، فلم تستجب سلطات التخطيط الإسرائيليّة لاحتياجات الفلسطينيين في القدس الشرقية إلا فيما ندر، ولم تضع مخطّطات وخرائط لإنشاء بنايات جديدة تلبي الاحتياجات. ومن أصل مساحة الـ

⁴⁵ على سبيل المثال: الإشارة بأن صلاح الدين حال دون وصول الصليبيين إلى طبريا بواسطة حرق أشجار في المنطقة

⁴⁶ جمعيّة عبر عاميم، دليل الحائر في مسألة هدم المنازل في القدس الشرقيّة (2009); المحامية نسرين عليّان والمهندسة إفرات كوهين بار، سياسة التخطيط والبناء في القدس الشرقية - رسالة موجّهة إلى رئيس لجنة الداخليّة وحماية البيئة، 5.01.2012.

http://www.acri.org.il/he/?p=19003#_ftn3

46,000 دونم المتبقية بملكية سكان المدينة الفلسطينيين، صودقَ على خرائط (تُمكن من إصدار تراخيص بناء والمصادقة الفعلية على البناء) لما لا يزيد عن 24,700 من الدونمات.⁴⁷ وفي هذه الخرائط، ظهر بأن المساحة التي أُعدت لإقامة المؤسسات التعليمية قليلة منذ البداية،⁴⁸ واحتوت في الكثير من الأحيان على مميزات جغرافية وضعت الكثير من العقبات أمام تطويرها.

أما المساحة الصغيرة المتبقية من المساحات المتوافرة لاستخدام الجمهور الفلسطيني والتي عُرُفت في الخرائط بأنها مُعدّة لاحتياجات التعليم، فإنها تستوجب إجراءات معقدة في مجال تخطيط الأراضي كي يصبح بالإمكان إقامة مؤسسات تعليمية عليها. هذه الإجراءات (إجراءات المصادرة أو إجراءات توحيد وتقسيم الحصص القائمة) شديدة التعقيد وتستوجب استثمار أموال كثيرة من قبل السلطات.⁴⁹

إلى كل هذه التعقيدات، أُضيفت في السنوات الأخيرة السياسات الاستيطانية التي تُقدم مصلحة المستوطنين وتوطنهم في قلب الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية على رأس سَلَم الأولويات الإسرائيلي. وبالاختلاف من التمييز المتواصل والسابق الذي "ورثه" رئيس البلدية الحالي من سابقه، فإنّ هذا التمييز القائم حالياً يشكّل ثمرة لسياسات يقوم هو بذاته بدفعها فُدمًا بكلّ ما أوتي من قوّة.

لا يلامس موضوع التعليم في القدس الشرقية مسألة بناء الغرف التدريسية والعثور على مساحات شاغرة لبناء الغرف التدريسية فحسب، بل يلامس كذلك حقاً جوهرياً يزخر بالمضامين العميقة. يشكّل التعليم قاعدة وركيزة لوجود المجتمعات المحليّة. التعليم ينميّ جيل المستقبل، وهو الذي يمنحه فرصة نسج الأحلام، والتطور، والطموح. أما في إطار السياسة القائمة، تبقى أجيال كاملة من الفلسطينيين في القدس الشرقية غير مرئية أما السلطات الإسرائيلية، حيث تُهمل وتُبتلع احتياجاتهم الأساسية داخل الإهمال الإجرامي الذي يمتدّ لسنين طويلة، وكذلك في التمييز في رصد الموارد، وفي تفضيل احتياجات سكان المدينة الآخرين عليها. وتعقياً على هذا، نعتقد أنه ينبغي وضع مسؤولية تغيير سَلَم الأولويات على طاولة رئيس البلدية ومدير مديرية التربية والتعليم - مأنحي، ووزير التربية والتعليم، والحكومة. إذ يُلقَى على عاتق هؤلاء واجب ومسؤولية تنفيذ تصحيح أساسي لإخفاقات إسرائيل عبر السنين في ضمان مستوى لائق من التربية والتعليم لأطفال القدس الشرقية.

⁴⁷ المصدر السابق

⁴⁸ تقرير جمعيّة بمكوم وجمعيّة عبر شاليم، الفخ التخطيطي: سياسة التخطيط، وتسوية الأراضي، وتراخيص البناء وهدم المنازل في القدس الشرقية
⁴⁹ مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية OCHA، أزمة التخطيط في القدس الشرقية - كيف يمكن فهم ظاهرة البناء غير المرخص؟ (نيسان 2009)، ص 7-8